

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٣

بإنشاء الهيئة العامة لمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ؛

وعلى القانونين رقمي ٢٧، ٢٦ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون خطة التنمية الاقتصادية

والاجتماعية للأعوام ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم أكاديمية البحث

العلمي والتكنولوجيا ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ بالأئحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩

لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٧ بتحديد اختصاصات وزير الدولة

للبحث العلمي والطاقة الذرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ بإصدار الأئحة التنفيذية للمركز

القومي للبحوث ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

فسرو :

(مادة ١)

تفشا هيئة علمية عامة تسمى مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات

التكنولوجية لها الشخصية الاعتبارية ويكون مقرها مدينة برج العرب الجديدة وتتبع

وزير الدولة لشئون البحث العلمي .

وتعتبر من المؤسسات العلمية فى تطبيق أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

وتتكون الهيئة من المعاهد والمراكز الآتية :

- ١ - معهد بحوث الهندسة الوراثية .
- ٢ - معهد بحوث زراعة الأراضى القاحلة .
- ٣ - معهد المعلوماتية .
- ٤ - معهد الأيزر .
- ٥ - معهد بحوث التكنولوجيا المتقدمة والمواد الجديدة .
- ٦ - معهد بحوث البيئة والمواد الطبيعية .
- ٧ - معهد بحوث الطاقات الجديدة والمتجددة .
- ٨ - مركز تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية .
- ٩ - مركز تنمية الصناعات الصغيرة .
- ١٠ - مركز تطوير الصناعات الهندسية .
- ١١ - مركز تطوير الصناعات الدوائية والصيدلانية والتخميرية .
- ١٢ - معهد بحوث الكيماويات الدقيقة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء معاهد أو مراكز بحوث أخرى بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة .

(مادة ٢)

تهدف الهيئة فى نطاق السياسة العامة للدولة فى مجال خدمة البحث العلمى إلى إدارة المدينة المشار إليها بكافة وحداتها البحثية ومرافقها العلمية والخدمية وتطوير ونشر التكنولوجيا فى مختلف أنشطة الإنتاج العلمى والتخدمى . ولها فى سبيل ذلك القيام بجميع الأعمال التى تؤدى إلى تحقيق أغراضها ، وعلى الأخص ما يأتى :

١ - اقتراح إنشاء معاهد ومراكز الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية المتخصصة .

- ٢ - لإنشاء وحدات خدمة البحوث كالورش ومحطات التجارب ومراكز الوثائق والفهارس والطباعة .
- ٣ - القيام بالمشروعات البحثية والتطبيقية بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها بالداخل والخارج .
- ٤ - توفير خدمات التدريب على الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة للعاملين فى مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية .
- ٥ - التعاون مع جهات الإنتاج والخدمات ومؤسسات الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية بالداخل والخارج .
- ٦ - الاشتراك مع الجهات الإنتاجية والخدمية بالدولة فى عمليات نقل التكنولوجيا من الداخل والخارج .
- ٧ - تدريب المتخصصين والأفراد اللازمين للخدمة ، وإيفاد المنح والبعثات فى حدود القانون .
- ٨ - إبرام الاتفاقيات والمعقود ، مع الهيئات والشركات المصرية أو العربية أو الأجنبية أو الدولية فى مجالات اختصاصاتها ، والاتفاق مع الجهات الأخرى فى المجالات المشتركة التى تحقق أهداف المدينة ومشروعاتها .

(مادة ٣)

يشكل مجلس إدارة الهيئة برئاسة وزير الدولة لشئون البحث العلمى ، وعضوية كل من :

- رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
- مدير الهيئة
- نواب مدير الهيئة
- نائباً للرئيس
- نائباً للرئيس

عمداء المعاهد البحثية ورؤساء المراكز التكنولوجية التابعة للهيئة .

خمسة من ذوى الخبرة يصدر بتعيينهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدولة لشئون البحث العلمى لمدة سنتين قابلة للتجديد .

(مادة ٤)

مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وإقرار السياسة العامة التي تدير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وعلى الأخص :

١- اقتراح إنشاء المعاهد والمراكز والمعاهد والوحدات المذكورة في البندين الأول والثانى من المادة الثانية .

٢- وضع اللوائح الداخلية للهيئة واللوائح المنظمة للشئون المالية والإدارية والفنية وذلك دون التقيد بالقواعد السارية في الجهات الحكومية .

٣- وضع خطط استكمال إنشاء المباني اللازمة للمدينة وفروعها ودعم تجهيزاتها ، وإقرار الخطط اللازمة لإقامة المشروعات المختلفة للهيئة ومرافقها البحثية والخدمية والعمل على تذليل ما يعترضها من عقبات .

٤- وضع الهيكل التنظيمى للهيئة وجداول الوظائف بها وذلك بالنسبة لغير وظائف أعضاء هيئة معاهد ومراكز البحوث العلمية بالهيئة .

٥- وضع اللوائح المنظمة لشئون العاملين من غير أعضاء هيئة البحوث بالهيئة وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم دون التقيد بالقواعد السارية في الجهات الحكومية .

٦- إجراء الاتصالات بالهيئات الدولية وبالذول الأجنبية والمؤسسات العامة والشخصيات البارزة التي تهتم بتنفيذ المشروع لدعوتها للمساهمة فيه بالأساليب التي تناسبها ويقبلها مجلس الإدارة .

٧- قبول الإعانات والهبات والتبرعات والوصايا والإسهامات الداخلية منها والخارجية التي تتفق مع أغراض الهيئة .

٨- النظر في التقارير الدورية التي تقدم من مدير الهيئة عن سير العمل ومركزها المالى واقتراحاته بشأن ما قد يتطلبه الإنجاز من قرارات أو إجراءات .

٩- اقتراح مشروع الموازنة السنوية واعتماد الحساب الختامى للهيئة .

١٠- مباشرة جميع التصرفات اللازمة لإدارة الهيئة .

- ١١ - النظر فى كل ما يرى رئيس المجلس عرضه على المجلس من مسائل .
- ١٢ - الموافقة على طلب أى من مراكز أو معاهد البحوث التابعة لوزير الدولة لشئون البحث العلمى أو غيرها ، لإنشاء فرع أو وحدة داخل المدينة .
- وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه فى القيام بمهمة محددة .

(مادة ٥)

يمثل رئيس مجلس الإدارة الهيئة أمام القضاء وفى صلاتها بالغير .

(مادة ٦)

يكون لمجلس إدارة الهيئة بالنسبة للمعاهد والمراكز البحثية التابعة لها اختصاصات مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية المشار إليها وذلك بما يتفق مع طبيعة هذه المعاهد والمراكز .

(مادة ٧)

يقوم على إدارة الهيئة مدير بدرجة رئيس جامعة يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الدولة لشئون البحث العلمى وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا لوظيفة أستاذ على سبيل التذكار وإذا لم تجدد مدته أو ترك الهيئة قبل نهاية المدة عاد إلى شغل وظيفة أستاذ التى كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو .

ويعمل مدير الهيئة تحت إشراف مجلس إدارة الهيئة ويكون مسئولا عن تنفيذ السياسة التى يضعها مجلس الإدارة ويتولى متابعة تنفيذ قرارات المجلس . ويحل محل رئيس المجلس فى حالة غيابه .

(مادة ٨)

يعاون مدير الهيئة نائبا لشئون المعاهد البحثية ونائبا لشئون المراكز التكنولوجية ونائبا للشئون الهندسية ونائبا للشئون القانونية والإدارية يصدر بتعيين كل منهم وتحديد مرتباته وبدلاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الدولة لشئون البحث العلمى .

ويشترط فى نائب مدير الهيئة لشئون المعاهد البحثية أن يكون قد أمضى فى وظيفة أستاذ بإحدى الجامعات أو بأحد مراكز البحث العلمى مدة خمس سنوات على الأقل .

(مادة ٩)

يكون للهيئة أمين عام يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الدولة لشئون البحث العلمى ، وبعد أخذ رأى مدير الهيئة .

ويعمل الأمين العام تحت إشراف مدير الهيئة ونوابه ويعاونهم فى إدارة الأعمال المالية والإدارية ويكون للأمين العام بالنسبة للهيئة الاختصاصات المقررة لأمين الجامعة .

ويعاون الأمين العام - أمين عام مساعد أو أكثر يصدر بتعيينهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح رئيس مجلس إدارة الهيئة .

(مادة ١٠)

تتكون موارد الهيئة مما يأتى :

- ١ - ما تدرجه الدولة من اعتمادات لها فى الموازنة .
- ٢ - الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا والإسهامات الداخلية والخارجية .
- ٣ - القروض التى تعقد لصالح الهيئة .
- ٤ - ما يتقاضاه الهيئة من مقابل إجراء البحوث والدراسات وتأدية الخدمات للغير وما يتحقق لها من إيرادات ناتجة عن مباشرة نشاطها .
- ٥ - عائد استثمار أموال الهيئة .
- ٦ - أية موارد أخرى تتقرر للهيئة .

(مادة ١١)

تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها وتفتح حسابات خاصة للهيئة بالبنك المركزى .

(مادة ١٢)

يجوز فتح حساب خاص تودع فيه حصيلة التبرعات والهبات والوصايا التي تقبلها الهيئة وكذلك حصيلة مقابل أداء الخدمات التي تؤديها للغير، وتخصص للصرف منها في الأغراض التي قدمت من أجلها .
ويتم الصرف طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة ويصدر بها قرار من وزير الدولة لشئون البحث العلمي .

(مادة ١٣)

تصدر اللائحة التنفيذية للهيئة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الدولة لشئون البحث العلمي وإلى أن تصدر هذه اللائحة يعمل في الهيئة بأحكام اللائحة التنفيذية للمركز القومي للبحوث الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ وباللوائح الداخلية المنظمة للشؤون المالية والإدارية والفنية بالمركز .

(مادة ١٤)

يتولى مجلس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا القيام بأعمال مجلس إدارة الهيئة إلى حين تشكيل مجلس إدارتها .

(مادة ١٥)

ينتقل إلى الهيئة مشروع مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية بكافة عناصره وما قد ينحصره المجلس الأعلى لمراكز البحوث من مبالغ أو أراضي وتؤول إلى الهيئة جميع أصول وموجودات ومخصصات ووسائل هذا المشروع وأعاليه من التزامات .

(مادة ١٦)

يسرى جدول تعادل الوظائف بالمركز القومي للبحوث على وظائف أعضاء هيئة معاهد ومراكز البحوث العلمية بالهيئة .

(مادة ١٧)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ما صدر برئاسة الجمهورية في ١١ رمضان سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٤ مارس سنة ١٩٩٣ م) .

حسنى مبارك